



رسالة ملكية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

بمناسبة عيدها الفضي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية إلى
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة عيدها الفضي

يطيب لنا، و (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) تحتفل بعيدها الفضي، أن نبعث إلى جميع أعضائها العاملين بتحيات التقدير والتشجيع، و متمنيات التقدم والتوفيق في خدمة قارتنا الأفريقية.

وان سرور المملكة المغربية بهذه المناسبة لسرور مضاعف يمتزج فيه البعد التاريخي بالبعد المستقبلي. فقد امتدت علاقات المغرب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والروحية، بأقطار (أفريقيا)، وشعوبها الشقيقة، بنسب متفاوتة، على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وترك التبادل التجاري، والتفاعل الاجتماعي بين المغاربة وأشقائهم الأفارقة طابعهما الواضح المتميز على كثير من مظاهر المغرب وسماته البشرية، وعاداته وتقاليده.

وبصفة المملكة المغربية جزءاً لا يتجزأ من إفريقيا، فقد ظل اهتمامها متجهاً دائماً إلى بلورة الشخصية الأفريقية، والحفاظ على قيمها العالية، ومقوماتها الانسانية النبيلة، والسعي إلى تطوير القارة اجتماعياً، وإثرائها اقتصادياً، والمساهمة بتراثها الحضاري العريق في إثراء حياة البشرية جمعاء.

ومما لا شك فيه أن الأطماع الاستعمارية أدت إلى تقسيم القارة الأفريقية وخلق حدود مصطنعة، وتفكيك كل علاقة تجارية وثقافية بين دولها.

وقد عملت المملكة المغربية منذ استقلالها على إحباط هذه المناورات الاستعمارية وإعادة ربط الصلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مع شقيقاتها، كما أكدت في دستورها صبغتها الأفريقية، حيث نصت ديباجته على ما يلي :

«وبصفة المملكة المغربية دولة أفريقية فانها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية».

لقد ساهم المغرب مساهمة فعالة في تحقيق هذه الوحدة من خلال ربط علاقات اقتصادية متينة مع مختلف البلدان الأفريقية، والعمل بتفانٍ داخل كل المنظمات التي تعنى بشؤون القارة، ومنها (اللجنة الاقتصادية الأومية لأفريقيا) التي يُعد المغرب أحد الأعضاء المؤسسين لها.

وقد جاء قرار (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأومي) بإنشاء (اللجنة الاقتصادية الأومية الخاصة بأفريقيا) تلبية لاحتى الأمانى الأفريقية الملحة، ألا وهي خلق جهاز يعنى بتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية.

وإذا كان (المغرب) قد بادر إلى الانضمام في وقت مبكر، إلى هذه اللجنة، فإن ذلك يرجع إلى وعيه بأهمية التعاون الاقتصادي الأفريقي وإيمانه بأن التعاون الدولي داخل هذه المنظمات هو من أنجع الوسائل لتقارب الشعوب وإرساء قواعد السلم والأمن الدوليين.

وقد حطت (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) خطوات نحو تحقيق ما تطمح إليه الشعوب الأفريقية من تقدم اقتصادي واجتماعي.



وهكذا قامت اللجنة بدراسات لتحديد الأولويات اتضح من خلالها أن تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي والجماعي، يكتسي أهمية قصوى، خاصة وأن القارة الأفريقية تضم ثروات عديدة ومتنوعة تخص بالذكر منها الثروات الفلاحية والمعدنية والسمكية الهائلة، إلا أن استغلال هذه الثروات يستوجب كذلك تعبئة الطاقات البشرية والمادية.

وهذه المسيرة نحو التقدم تطرح بدورها مشكل المواصلات والنقل بين الدول الأفريقية، لأنه يعتبر إحدى العقبات التي يجب تخطيها إذا ما أردنا إقامة علاقات متينة بين الدول الأفريقية. وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن ننوه بالجهود التي ما فتئت تبذلها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) في إطار تحقيق أهداف العشرة الدولية للمواصلات بالقارة.

وتعد الصناعة كذلك من الميادين التي أولتها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) اهتمامها حيث ساهمت مساهمة فعالة في الاعلان عن العشرة الدولية للتنمية الصناعية بأفريقيا.

كل هذه الأولويات من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والجماعي على صعيد القارة الأفريقية كما أقر ذلك (مخطط عمل لاغوس) وعدة توصيات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) و (منظمة الوحدة الأفريقية).

وان بلادنا التي جعلت دوماً نصب عينها مساندة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) والمؤسسات المنبثقة عنها، ما فتئت تقدم كل الدعم المادي والمعنوي لهذه اللجنة، والمشاركة الفعالة في معظم اللقاءات، واحتضان بعض المنظمات الفرعية لها.

وهكذا فالمغرب يحتضن بمقر (المركز المتعدد الجنسيات لبرمجة وتنفيذ المشاريع الخاصة بشمال إفريقيا) كما أنه يحتضن مقر (المعهد العالي للتسيير والإدارة لشمال إفريقيا). بالإضافة إلى مؤسسات إفريقية أخرى (كجمعية المنظمات الإفريقية لانهاش التجارة).

وإذا كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحتفل اليوم بعيدها الفضي، وبما أنجزته من مشاريع بذلت من أجلها الجهد الجهد، فإن ما يجب أن نحققه لغدها لأكثر مما حققته لأمسها، ونحن واثقون من نجاحها.

وان المملكة المغربية لتنتهز هذه المناسبة لتقدم تهانئها إلى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وإلى المسؤولين عنها والموظفين التابعين لها، على المنجزات التي تحققت من أجل تقوية العلاقات بين دول القارة وتعميقها.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 23 صفر عام 1403 هـ الموافق 9 دجنبر سنة 1982 م.

الحسن الثاني